- **الجمهورية – الاربعاء 19.07.2017**
  - النفط يهبط متأثّراً بعاملين أساسيَّيْن

التفاصيل:

النفط يهبط متأثّراً بعاملين أساسيَّيْن
تراجعت أسعار النفط الأربعاء، مع تجدّد المخاوف من تخمة المعروض العالمي من الوقود، بعد زيادة مخزونات الخام الأميركيّة واستمرار ارتفاع إنتاج منظمة البلدان المصدّرة للبترول (أوبك).
وانخفضت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت 21 سنتاً أو 0.4 في المئة إلى 48.63 دولاراً للبرميل.
ونزلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 20 سنتاً أو 0.4 في المئة إلى 46.20 دولاراً للبرميل.

- **وطنية – الاربعاء 19.07.2017**
  - ارتفاع اسعار المحروقات واستقرار سعر الغاز

التفاصيل:

ارتفاع اسعار المحروقات واستقرار سعر الغاز
وطنية - ارتفع اليوم سعر صفيحة البنزين 95 و 98 اوكتان وصفيحة الديزل اويل والمازوت الاحمر 100 ليرة لبنانية واستقر سعر قارورة الغاز.
جاء ذلك في قرارات اصدرها وزير الطاقة والمياه سيزار ابي خليل حدد بموجبها الحد الاعلى لاسعار مبيع المشتقات النفطية في الاسواق اللبنانية التي اصبحت على الشكل الاتي:

-بنزين 98 اوكتان 22400 ليرة لبنانية.
-بنزين 95 اوكتان 21800 ليرة لبنانية.
-ديزل اويل للمركبات 13500 ليرة لبنانية.
-مازوت احمر 13300 ليرة لبنانية.
-قارورة غاز زنة عشرة كيلوغرامات 12500 ليرة لبنانية.
-قارورة غاز زنة 12,5 كيلوغراما لم تسعر.

ومن المتوقع ان تشهد هذه الاسعار ارتفاعا الاسبوع المقبل بعد ان وصل سعر برميل النفط الخام البرنت الاميركي اليوم الى حدود 49 دولارا اميركيا .

- **الشرق الاوسط – الاربعاء 19.07.2017**

• رئيس «البترول الكويتية»: بناء المصافي سيستمر حتى مع نمو السيارات الكهربائية
• النفط يهبط متأثراً بارتفاع مخزونات الخام الأميركية
• تونس تستهلك ضعف إنتاجها من الطاقة

التفاصيل:

رئيس «البترول الكويتية»: بناء المصافي سيستمر حتى مع نمو السيارات الكهربائية
أكد لـ «الشرق الأوسط» أنها ستستحوذ على جزء من الحصة العالمية للوقود
لقد كان الحديث عن مستقبل الطلب على النفط أمام نمو السيارات الكهربائية في العالم محور حديث كثير من المسؤولين والتنفيذيين في القطاع خلال انعقاد كونغرس البترول العالمي في إسطنبول الأسبوع الماضي .وقال الرئيس التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية التركي فاتح بيرول، للحضور، إن نسبة السيارات الكهربائية من إجمالي السيارات في العالم حتى العام الماضي بسيطة، ولا تتجاوز 1 في المائة، ولكنها ستكون مقلقة في عام 2040 ،ورغم هذه المخاوف المستقبلية يرى رئيس شركة البترول الكويتية العالمية بخيت الرشيدي، أن العالم سيستمر في بناء المصافي حتى مع نمو الطلب على السيارات الكهربائية .وقال الرشيدي لـ«الشرق الأوسط» إن الطاقة التكريرية للمصافي في العالم ستزيد من 97 مليون برميل يومياً الآن لتصل إلى 110 ملايين برميل يومياً في عام 2040 ،وهذا دليل على أن الطلب على النفط سيستمر، على حد قوله .وكان الرشيدي رغم تفاؤله حيال المستقبل متوازناً في حديثه ولم يقلل من تأثير زيادة إنتاج السيارات الكهربائية على الطلب على الوقود التقليدي، إذ اعترف أنها ستأخذ جزءاً من الحصة العالمية للوقود التقليدي لكنها لن تؤدي إلى إنهاء الطلب عليه .وقال: «بلا شك فإن السيارات الكهربائية سوف تأكل من حصة الوقود التقليدي. فاليوم يفقد الوقود التقليدي ما يعادل نحو 200 ألف برميل يومياً من النفط لصالح السيارات الكهربائية، وفي عام 2040 من المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى 6 ملايين برميل يومياً .«وزادت المخاوف من الهجمة الشرسة للسيارات الكهربائية بشكل كبير هذا الشهر، حيث أعلنت فرنسا عن وقفها مبيعات السيارات العادية التي تعمل بالبنزين والديزل، ابتداءً من عام 2040 فيما تخطط شركة «فولفو» لوقف إنتاج السيارات العادية والتحول للسيارات الكهربائية بالكامل تدريجياً، وتسعى لبيع مليون سيارة كهربائية بحلول عام 2025.وتوقعت مؤسسة «بلومبيرغ» لتمويل الطاقة المتجددة التابعة لوكالة بلومبيرغ، في دراسة مطلع هذا الشهر الجاري، أن يبلغ عدد السيارات الكهربائية المستخدمة في العالم نحو 530 مليون سيارة بحلول عام 2040 مع تحسن تقنية بطاريات الليثيوم. وسيشكل هذا الرقم نحو ثلث إجمالي السيارات في العالم فيما سيتبقى الثلثان لصالح السيارات العادية .مستقبل المصافي وشركة البترول الكويتية العالمية هي إحدى الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية. وتعتبر الذراع الاستثمارية للمؤسسة في المصافي خارجياً بينما تقوم شركة »البترول الوطنية الكويتية« بإدارة المصافي محلياً .وتمتلك الشركة التي يديرها الرشيدي منذ عام 2013 مصافي في أوروبا وفيتنام وقريباً في عمان، وتسعى للدخول في أسواق آسيوية كثيرة مثل الصين والهند وإندونيسيا والفلبين. وتدير الشركة الكثير من محطات الوقود في أوروبا تحت علامة (Q8 التجارية .ويرى الرشيدي أن هوامش ربحية التكرير ستظل قوية خلال السنوات القادمة، وهذا ما يشجع على الاستثمار في المصافي وخاصة من قبله شركته التي لديها خطة طموحة لرفع طاقتها التكريرية خارج الكويت إلى 3.1 مليون برميل يومياً في السنوات بعد عام 2030 .وستبقى الهوامش الربحية عالية خلال الأعوام الست أو السبع القادمة، بحسب ما يراه الرشيدي، وقد تبدأ الهوامش الربحية في الهبوط في السنوات بعد 2024 ،نظراً لوجود احتمالية تخمة في الطاقة التكريرية للمصافي . ولكن ما الذي سيبقى الهوامش الربحية للتكرير عالية وصحية حتى عام 2024؟ لدى الرشيدي الإجابة على ذلك، وهو نمو الطلب على المنتجات الخفيفة من قبل القطاع البحري وقطاع النقل الجوي. وسيبدأ الطلب ينمو بقوة من قطاع النقل البحري في عام 2020 حتى 2024 ،كما يرى

الرشيدي بسبب الاشتراطات الجديدة لنوع الوقود المستخدم في السفن. وستفرض المنظمة البحرية الدولية التابعة للأمم المتحدة، التي تقوم بتنظيم حركة الملاحة البحرية، سقفاً على الانبعاثات الصادرة من السفن بدءاً من عام 2020 ،من خلال استبدال زيت الوقود الثقيل في السفن بأنواع وقود أكثر ملائمة للبيئة مثل الديزل .ورغم أن العالم سيزيد الطاقة التكريرية بنحو 13 مليون برميل يومياً حتى 2040 إلا أن العالم سيشهد كذلك إغلاق كثير من المصافي أعمالها؛ نظراً للكثير من الظروف الاقتصادية والتشريعية المختلفة. وسيشهد العالم خروج نحو 5.6 مليون برميل يومياً من الطاقة التكريرية للمصافي في السنوات العشرين القادمة، وهذا أمر واضح بدولته الكويت التي أقفلت هذا العام مصفاة «الشعيبة» أقدم مصفاة في الكويت التي كانت طاقتها التكريرية 200 ألف برميل يومياً. ويوضح وطبيعي كما يقول، وأعطي مثالاً الرشيدي أن شركته تخطط لأن يصبح في مقدورها خلال 5 سنوات تكرير 800 ألف برميل يوميا خارج الكويت، بما في ذلك مصفاة قيد الإنشاء في فيتنام. كما ترغب الشركة في زيادة قدراتها التكريرية إلى ما يصل إلى 3.1 مليون برميل يوميا من عام 2030 ...مشيراً إلى أن الخام الكويتي سيشغل حصة 65 في المائة على الأقل من أعمال التكرير الخاصة بالشركة خارج الكويت في تلك الخطط .توسعات في الإنتاج وحتى تتمكن الكويت من زيادة عدد المصافي خارجياً فإنها تخطط لرفع قدراتها من الإنتاج النفطي فوق مستوى 75.4 مليون برميل يوميا بدءاً من عام 2030 ،بحسب ما أكده الرشيدي .وتبلغ القدرة الإنتاجية للكويت، عضو منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، حالياً 15.3 مليون برميل يوميا. ولكنها تخطط لرفع قدرتها الإنتاجية إلى مستوى 4 ملايين برميل يوميا في 2020 ،وذلك حتى عام 2030 ،وفقا للرشيدي، الذي كان يتحدث لبلومبيرغ في إسطنبول على هامش فعاليات مؤتمر الطاقة العالمي .وأوضح الرشيدي أن شركة «البترول الكويتية»، وهي الشركة المسؤولة عن إنتاج النفط في البلاد، تدرس زيادة القدرة الإنتاجية إلى 75.4 مليون برميل يوميا بحلول عام 2040 ،مشيرا إلى أن «هذا يعد أحد الأهداف؛ لكنه لم يتم إقراره بعد... لكننا بالقطع سنتجاوز 4 ملايين برميل من عام 2030 ».ومن أجل بلوغ هذا الهدف، فإن شركة «البترول الكويتية» العالمية، تدرس وتبحث حالياً خطط للتوسعات في الصين والهند وفيتنام والفلبين وإندونيسيا... حيث يقول الرشيدي: «نرى نموا في هذه الدول، ولذلك نخطط للذهاب إلى هناك .«وأشار الرشيدي إلى أن شركته لديها اتفاق مبدئي مع «بتروفيتنام» لمضاعفة طاقة المصفاة هناك لتصل إلى 400 ألف برميل يوميا ابتداء من 2025 ،موضحا أن الخطط التوسعية تشمل كذلك إقامة مجمع بتروكيماويات؛ لأن «المستقبل في الصناعة سيكون للمصافي الكبيرة التي تشمل مجمعات بتروكيماوية ملحقة بها .«وتعمل البترول الكويتية العالمية حالياً على بناء مصفاة الدقم في عمان بالمناصفة مع شركة «عمان للنفط» بطاقة تكريرية 230 ألف برميل يومياً، والتي تبلغ تكلفتها التقديرية نحو 7 مليارات دولار. وتوقع الرشيدي الانتهاء من بنائها بحلول عام 2021.

النفط يهبط متأثراً بارتفاع مخزونات الخام الأميركية

«تراجعت أسعار النفط اليوم (الأربعاء) مع تجدد المخاوف من تخمة المعروض العالمي من الوقود بعد زيادة مخزونات الخام الأميركية، واستمرار ارتفاع إنتاج منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) . وبحلول الساعة 56:06 بتوقيت غرينتش انخفضت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت 21 سنتا أو 4.0 في المائة إلى 63.48 دولار للبرميل .ونزلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 20 سنتا أو 4.0 في المائة إلى 20.46 دولار للبرميل .ومنذ بداية العام انخفضت أسعار الخام بنحو 15 في المائة، مما يجعل النفط أحد أسوأ السلع الأولية أداء في عام 2017 .وقال معهد البترول الأميركي أمس (الثلاثاء) إن مخزونات الخام الأميركية زادت 6.1 مليون برميل في الأسبوع المنتهي يوم 14 يوليو (تموز) إلى 2.497 مليون برميل .وخارج الولايات المتحدة لا تزال إمدادات

«أوبك» مرتفعة رغم تعهدها بخفض الإنتاج، وهو ما يرجع بدرجة كبيرة إلى زيادة إنتاج ليبيا ونيجيريا عضوي المنظمة.

تونس تستهلك ضعف إنتاجها من الطاقة

كشفت هالة شيخ روحه، وزيرة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة في تونس، عن تراجع إنتاج بلادها من الطاقة خلال السنوات الأخيرة. وقالت بمناسبة مناقشة البرلمان التونسي منح رخصتين للتنقيب عن النفط، إن «تونس تستهلك ضعف ما تنتجه من الطاقة»، مؤكدة أنه هناك دعوة لتطوير الاستثمارات في مجال الطاقات المتجددة لسد الثغرة الكبيرة بين الإنتاج والاستهلاك . وأشارت الوزيرة إلى أن تونس كانت تسمح سابقا بالاستثمار سنويا فيما بين 15 إلى 20 بئرا استكشافية، وما بين 15 إلى 20 بئرا تطويرية، وهو ما يمكنها من ضمان مستويات إنتاج مستقرة.. غير أنها حاليا لا تحفر إلا ثلاث آبار نفط في السنة بين الاستكشاف والتطوير، وهو ما انعكس على الإنتاج المحلي من الطاقة. وبشأن تراجع حماس المستثمرين الأجانب في مجال الطاقة عن القدوم إلى تونس، قالت وزيرة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة إن المستثمر الأجنبي يخسر كل الأموال التي خصصها لعمليات الاستكشاف في حال قيامه بالمسح الزلزالي والبحوث الجيولوجية الضرورية دون مواصلة النشاط، ونتيجة تحكم البرلمان التونسي في منح رخص استكشاف الطاقة، فإن عددا من المستثمرين يخشون ضياع أموالهم على الرغم من الشفافية التي تطبع المعاملات التونسية في مجال الطاقة .وأشارت مصادر بقطاع الطاقة، إلى ارتفاع كلفة الاستثمار في القطاع. وأضافت أن الشركة التونسية للأنشطة البترولية (مؤسسة حكومية) تحصل على 50 في المائة من نتائج الاستثمار .ونتيجة لانخفاض الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة، فقد سجلت مساهمة الشركات البترولية في ميزانية تونس تراجعا من 3 مليارات دينار تونسي (نحو 2.1 مليار دولار أميركي) خلال الفترة المتراوحة بين عامي 2009 و2010 .إلى توقعات بنحو مليار دينار تونسي (نحو 400 مليون دولار) خلال السنة الحالية، وتعود نسبة 80 في المائة من مداخيل الشركات البترولية لخزينة الدولة التونسية .نتج يوميا نحوُ الماضية، حيث باتت تونس ت وفيما يتعلق بواقع الإنتاج في الوقت الحالي، أكدت شيخ روحه وجود تراجع في إنتاج تونس من النفط خاصة في السنوات الستّ 40ألف برميل من النفط ومثلها من الغاز الطبيعي، بعد أن كانت مستويات إنتاج النفط تزيد عن 80 ألف برميل .وبينت الوزيرة أن قطاع توزيع المواد البترولية المنظم يوفر 15 ألف موطن شغل و800 نقطة توزيع للمواد البترولية في كامل أنحاء تونس، ويمكنه خلق 500 موطن شغل إضافي .على صعيد متصل، أعلنت وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة منذ 11 مايو (أيار) الماضي عن طلب عروض خاصة بالاستثمار في أكثر من 210 ميغاواط من الطاقات المتجددة، بما يفوق 400 مليون دينار تونسي (نحو 160 مليون دولار). وتسعى الوزارة، من خلال عدد من الإجراءات التشجيعية والحوافز المقدمة للمستثمرين المحليين والأجانب، إلى زيادة في مساهمة الطاقات المتجددة بنسب تبلغ ما بين 1 إلى 3 في المائة خلال السنوات المقبلة.

- **الديار – الاربعاء 19.07.2017**
  - أوبك تتفق على تعيين مسؤول سعودي رئيسا للأبحاث

التفاصيل:

أوبك تتفق على تعيين مسؤول سعودي رئيسا للأبحاث
صرح مصدران بمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) اليوم الثلاثاء، إن مجلس محافظي المنظمة اختار مرشح السعودية عائض القحطاني رئيسا جديدا للأبحاث في تعيين تم بسلاسة، وهو ما يشير إلى أن التوتر السياسي بين أعضاء خليجيين لا يؤثر على صناعة القرار في أوبك.
وتقدمت ثلاث دول أخرى أعضاء في أوبك هي قطر والعراق وليبيا بمرشحين أيضا لشغل هذا المنصب وهو ثاني أرفع منصب في المنظمة بعد منصب الأمين العام. بحسب ما نقلته وكالة "رويترز".
وجاءت محادثات أوبك بخصوص المنصب في ظل خلاف بين قطر واثنين من جيرانها الخليجيين الأعضاء في المنظمة وهما السعودية والإمارات العربية المتحدة وهو ما أثار مخاطر بأن يعرقل التوتر السياسي التعاون داخل أوبك التي تعكف على خفض الإنتاج النفطي للمرة الأولى في ثماني سنوات.
ولم يؤثر التوتر بين هذه الدول الخليجية الأعضاء في أوبك على الاجتماع اليوم الثلاثاء. وكان مصدران قالا قبل الاجتماع إن القحطاني يعد المرشح الأوفر حظا نظرا لخبرته.
وقال مصدر آخر قريب من أوبك "إنها مشكلة خاصة بدول مجلس التعاون الخليجي، لكن الأمور تمضي قدما في أوبك."
وقطعت السعودية ودولة الإمارات والبحرين ومصر العلاقات الدبلوماسية وخطوط النقل مع قطر في الخامس من يونيو /حزيران متهمة الدوحة بتمويل جماعات إسلامية متشددة والتحالف مع إيران وهو ما تنفيه قطر.
يعمل القحطاني في وزارة الطاقة السعودية وهو عضو في وفد المملكة في أوبك. وعمل القحطاني أيضا في أرامكو السعودية النفطية الحكومية العملاقة حيث كان مسؤولا عن توقعات الاقتصاد والطاقة على المستوى العالمي بالشركة.
وعين مجلس المحافظين، الذي اجتمع في مقر المنظمة في فيينا اليوم الثلاثاء، أيضا مرشح إيران رئيسا للدراسات البترولية ومرشح الجزائر رئيسا لدراسات الطاقة بحسب ما قاله مصدر آخر بأوبك.

- **الحياة – الاربعاء 19.07.2017**
  - المرزوق: لولا اتفاق «أوبك» والمستقلين لتراجعت الأسعار دون 25 دولاراً
  - مخزون «أرامكو» والإمارات في اليابان 110 ملايين برميل
  - النفط يهبط متأثراً بارتفاع مخزونات الخام الأميركية وإنتاج «أوبك»

التفاصيل:

المرزوق: لولا اتفاق «أوبك» والمستقلين لتراجعت الأسعار دون 25 دولاراً
أعلن وزير النفط الكويتي عصام المرزوق، إن الدول المنتجة للنفط من داخل منظمة «أوبك» وخارجها ماضية في تنفيذ اتفاق خفض الانتاج الموقع نهاية عام 2016، وبدأ سريانه مطلع العام الحالي، مضيفاً أن الاتفاق حال دون انهيار الأسعار إلى أقل من 25 دولاراً للبرميل.
وقال في مقابلة مع وكالة «رويترز» إن الهدف من الاتفاق كان تحقيق التوازن بين العرض والطلب وخفض المخزون الذي وصلت الزيادة فيه إلى 300 مليون برميل عن متوسط خمس سنوات الذي

تستهدفه المنظمة. وأضاف أن أحدث البيانات يشير إلى أن السحب من المخزون الأميركي والأوروبي كان أكبر من المتوقع، «وهذا معناه أن الاتفاق بدأ يأخذ مجراه في السحب من المخزون». وانخفض مخزون الولايات المتحدة من الخام 7.6 مليون برميل في أكبر تراجع أسبوعي له خلال عشرة أشهر، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأميركية الأسبوع الماضي.
وأضاف المرزوق «الآن نحاول بقدر الإمكان أن نحافظ على نسبة الالتزام التي تمت خلال الأشهر الستة (السابقة). «أوبك» على مدى تاريخها لم تحظ ربما في أحسن حالاتها بأكثر من 60 في المئة من الالتزام. وتابع «لولا الاتفاق اليوم كنت سترى الأسعار أقل من 25 دولاراً».
وأشار الوزير إلى أن الاتفاق هدف في البداية إلى تقليص المخزون العالمي إلى متوسط خمس سنوات بنهاية حزيران (يونيو) الماضي «لكن اتضح لنا أن هذه الفترة لا يمكن أن تكون كافية لإنزال المخزون... وبالتالي كان القرار هو التوصية بتمديد الاتفاق». وقال: «المفروض أن تتم إعادة التوازن بنهاية مارس (آذار) 2018».
وتترأس الكويت لجنة المراقبة الوزارية المشتركة لـ «أوبك» والمنتجين المستقلين، والتي تضم روسيا وسلطنة عمان والجزائر وفنزويلا. ويُعقد الاجتماع المقبل للجنة في سان بطرسبورغ الروسية في الرابع والعشرين من الشهر الجاري. وتجتمع دول «أوبك» في 30 تشرين الثاني (نوفمبر) في فيينا.
وقال المرزوق إن تقارير التزام الدول بخفض الانتاج في حزيران لم تنته بعد ولا حتى تقارير «أوبك» الدورية عن الإنتاج والعرض والطلب.
وعن إمكان الدعوة لاجتماع استثنائي لدول «أوبك» أو للدول الأخرى المشاركة في خفض الانتاج قال الوزير الكويتي «ليس هناك أي داع لاجتماع غير عادي». وتساءل «لماذا أدعو لاجتماع؟ هل هناك عدم التزام بالاتفاق؟ نحن نرى الالتزام بنسبة 106 في المئة... إنه التزام تاريخي... أدعو 24 دولة لمناقشة ماذا؟». وأكد أن على رغم زيادة الانتاج الليبي والنيجيري فإن الإنتاج الحالي لدول «أوبك» الثلاث عشرة يصل إلى نحو 32.4 مليون برميل يومياً وهو لا يزال ضمن الحدود التي أقرها الاتفاق عند 32.5 مليون برميل. وأكد أن لجنة مراقبة التزام الدول بالاتفاق التي ترأسها الكويت تفضل الحوار مع الدول وهي دائماً «تعطي الأعذار (للدول) ولا توزع الاتهامات»، مؤكداً أن بعض الدول مثل السعودية وقطر يفوق التزامها حالياً نسبة المئة في المئة. وقال إن الدول التي وقعت الاتفاق استفادت كثيراً منه «ولا يمكن أن تستفيد دولة على حساب التزام دولة أخرى».
وأوضح أن الكويت على سبيل المثال حصلت في الستة أشهر الماضية منذ بدء الاتفاق على إيرادات نفطية «كبيرة جداً وتشجع على الالتزام» مقارنة بالفترة المماثلة من 2016 على رغم انخفاض إنتاجها. ورأى أن «الأسعار الحالية ربما ليست بمستوى الطموح لكنها أفضل من المستويات السابقة للاتفاق». وأكد أن فائدة الاتفاق ستتضح في شكل أكبر مع تحقيق أهداف مثل إعادة التوازن للأسواق.
ويلتقي المرزوق نظراءه من السعودية وروسيا والجزائر وفنزويلا وعمان في سان بطرسبورغ في 24 الجاري في اجتماع اللجنة المشتركة لاستعراض بيانات الامتثال خلال الأشهر الستة الماضية. وستقوم اللجنة أيضاً باستعراض بيانات الإنتاج لكل من نيجيريا وليبيا ويمكنها تقديم توصيات إلى منظمة «أوبك» وغيرها من المنتجين المشاركين. لكن المرزوق قال إن من السابق لأوانه الحديث عن توصيات لتعديل الاتفاق. واعتبر أن على الدول المنتجة للنفط التكيف مع حقيقة وجود النفط الصخري الذي قال إنه يشكل نحو خمسة في المئة من الانتاج العالمي، مضيفاً «لا بد أن نقبله كجزء من حياتنا اليومية... لسنا في حالة حرب مع النفط الصخري». وأكد أن غياب النفط الصخري سيسبب أزمة عالمية في الانتاج لكنه اعتبر أنه بطبيعته مؤقت نظراً الى تعقيدات إنتاجه والتكنولوجيا العالية التي يحتاجها والكلفة الباهظة التي يتطلبها لا سيما عندما تتسع رقعة الانتاج.
يذكر أن الكويت تستهدف الوصول بقدرتها الانتاجية إلى أربعة ملايين برميل من النفط يومياً بحلول عام 2020 والمحافظة على هذا المستوى حتى عام 2030.

وقال المرزوق إن الطاقة الانتاجية للكويت اليوم 3.15 مليون برميل يومياً بينما الانتاج الفعلي 2.7 مليون طبقاً للاتفاق مع دول «أوبك». وأضاف: «يمكننا بسهولة أن نصل إلى أربعة ملايين» برميل يومياً، موضحاً أن هناك مشاريع لمراكز تجميع النفط تضطلع بها
الكويت، وهي كافية لتحقيق هدف استراتيجية 2020. ولفت الى إن زيادة القدرة الانتاجية للبلاد يرتبط بحاجة الكويت لإنتاج الغاز الحر الذي يستخدم في توليد الكهرباء التي يتزايد الطلب عليها في شكل كبير في شهور الصيف. وتابع إن إنتاج الغاز الحر «هو شغلنا الشاغل» وقد بدأت الكويت الاستكشاف في البحر.
وأوضح أن الكويت تسعى للوفاء بكامل حاجاتها من الغاز الحر الكافي لتوليد الكهرباء لفترة الشتاء من مواردها المحلية بحلول عام 2022.
الى ذلك، ارتفع النفط مع زيادة الطلب ليُسحب قدر من الفائض في إمدادات «أوبك» والولايات المتحدة، لكن متعاملين يقولون إن السوق تتحرك في نطاق ضيق.
وارتفعت العقود الآجلة لخام «برنت» 70 سنتاً إلى 49.12 دولار للبرميل، وزاد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 65 سنتاً إلى 46.67 دولار.
وفي مؤشر على قوة الطلب، أظهرت بيانات أمس الاثنين أن شركات التكرير في الصين زادت استهلاك الخام في حزيران إلى ثاني أعلى مستوى على الإطلاق. لكن الكثير من الأسواق متخم بالإمدادات ويجرى تداول النفط للتسليم الفوري بخصومات كبيرة عن العقود الآجلة في أماكن عدة من العالم.

مخزون «أرامكو» والإمارات في اليابان 110 ملايين برميل

طوكيو - رويترز - أظهرت بيانات وكالة الموارد الطبيعية والطاقة في اليابان أمس، أن السعودية والإمارات العربية المتحدة تملكان مخزونات في اليابان تصل لنحو 110 ملايين برميل من دون تغير عن الشهر السابق.
وتتيح حكومة اليابان سعة تخزين مجاناً على أراضيها لشركة «أرامكو السعودية» و «شركة بترول أبو ظبي الوطنية» (أدنوك)، ويمكن لكل منهما تخزين ما يصل إلى نحو 6.3 مليون برميل من النفط. ولا توجد أرقام لمخزون كل شركة على حدة. وفي مقابل حق التخزين المجاني تنال اليابان أولية في السحب من المخزون في حالات الطوارئ وحق التعامل معها كمخزون شبه حكومي، وتحتسب نصف الكمية ضمن احتياطيات الخام الوطنية الاستراتيجية.

النفط يهبط متأثراً بارتفاع مخزونات الخام الأميركية وإنتاج «أوبك»

تراجعت أسعار النفط اليوم (الأربعاء) مع تجدد المخاوف من تخمة المعروض العالمي من الوقود بعد زيادة مخزونات الخام الأميركية واستمرار ارتفاع إنتاج «منظمة البلدان المصدرة للنفط» (أوبك).
وانخفضت العقود الآجلة لخام القياس العالمي «برنت» 21 سنتاً (ما يعادل 0.4 في المئة) إلى 48.63 دولار للبرميل.
ونزلت العقود الآجلة لخام «غرب تكساس الوسيط» الأميركي 20 سنتاً (ما يعادل 0.4 في المئة) إلى 46.20 دولار للبرميل.
ومنذ بداية العام انخفضت أسعار الخام حوالى 15 في المئة، ما جعل النفط إحدى أسوأ السلع الأولية أداء في العام 2017.

وقال «معهد البترول الأميركي» أمس، إن مخزونات الخام الأميركية زادت 1.6 مليون برميل في الأسبوع المنتهي 14 تموز (يوليو) الجاري إلى 497.2 مليون برميل.
وخارج الولايات المتحدة، لا تزال إمدادات «أوبك» مرتفعة على رغم تعهدها بخفض الإنتاج، ما يرجع بدرجة كبيرة إلى زيادة إنتاج ليبيا ونيجيريا عضوي المنظمة.

- **جريدة الجريدة – الاربعاء 19.07.2017**
  - برميل النفط الكويتي ينخفض ليبلغ 45.47 دولار

التفاصيل:

برميل النفط الكويتي ينخفض ليبلغ 45.47 دولار
انخفض سعر برميل النفط الكويتي 41 سنتا في تداولات أمس الثلاثاء ليبلغ مستوى 45ر47 دولار أميركي مقابل 45ر88 دولار للبرميل في تداولات أمس الأول وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.
وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط الخام خلال تداولات أمس بعد انعقاد آمال المستثمرين بانضمام ليبيا إلى الدول التي ستخفض إنتاج النفط.
وارتفعت العقود الآجلة لنفط خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم أغسطس لتصل إلى مستوى 46ر74 دولار للبرميل.
فيما ارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي (مزيج برنت) تسليم سبتمبر بواقع 77 سنتا لتصل إلى مستوى 49ر18 دولار للبرميل.

- **صحيفة الاقتصادية – الاربعاء 19.07.2017**
  - ليبيا تستهدف إنتاج 1.25 مليون برميل هذا العام
  - النفط يهبط متأثرا بارتفاع مخزونات الخام الأمريكية وإنتاج أوبك
  - وزير النفط الكويتي: "اتفاق أوبك" حال دون انزلاق الأسعار دون 25 دولارا
  - مخزونات السعودية والإمارات في اليابان تبلغ 110 ملايين برميل

التفاصيل:

ليبيا تستهدف إنتاج 1.25 مليون برميل هذا العام
قال رئيس المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا اليوم الأربعاء إن بلاده تهدف إلى إنتاج 1.25 مليون برميل يوميا بنهاية العام الحالي و1.5 مليون برميل يوميا بنهاية 2018.
وقال مصطفي صنع الله رئيس المؤسسة الوطنية للنفط خلال زيارة لبنغازي إن بلاده تأمل بوصول

الإنتاج إلى 2.1 مليون برميل يوميا خلال أربع أو خمس سنوات.
وتتفق الأهداف التي حددها صنع الله إلى حد كبير مع أهداف الإنتاج التي جرى الإعلان عنها في وقت سابق.
وبلغ إنتاج ليبيا من النفط في الآونة الأخيرة ما يزيد قليلا على مليون برميل يوميا.

النفط يهبط متأثرا بارتفاع مخزونات الخام الأمريكية وإنتاج أوبك

تراجعت أسعار النفط اليوم الأربعاء مع تجدد المخاوف من تخمة المعروض العالمي من الوقود بعد زيادة مخزونات الخام الأمريكية واستمرار ارتفاع إنتاج منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك).
وبحلول الساعة 0656 بتوقيت جرينتش انخفضت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت 21 سنتا أو 0.4 بالمئة إلى 48.63 دولار للبرميل.
ونزلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 20 سنتا أو 0.4 بالمئة إلى 46.20 دولار للبرميل.
ومنذ بداية العام انخفضت أسعار الخام بنحو 15 بالمئة مما يجعل النفط أحد أسوأ السلع الأولية أداء في عام 2017.
وقال معهد البترول الأمريكي أمس الثلاثاء إن مخزونات الخام الأمريكية زادت 1.6 مليون برميل في الأسبوع المنتهي يوم 14 يوليو تموز إلى 497.2 مليون برميل.
وخارج الولايات المتحدة لا تزال إمدادات أوبك مرتفعة رغم تعهدها بخفض الإنتاج وهو ما يرجع بدرجة كبيرة إلى زيادة إنتاج ليبيا ونيجيريا عضوي المنظمة.

وزير النفط الكويتي: "اتفاق أوبك" حال دون انزلاق الأسعار دون 25 دولارا

قال وزير النفط الكويتي عصام المرزوق إن الدول المنتجة للنفط من داخل منظمة أوبك وخارجها ماضية في تنفيذ اتفاق خفض الإنتاج الموقع نهاية 2016 وبدأ سريانه مطلع العام الحالي، مضيفا أنه لولا الاتفاق لانهارت الأسعار إلى ما دون 25 دولارا للبرميل.
واتفقت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وبعض المنتجين المستقلين ومنهم روسيا العام الماضي على خفض الإنتاج 1.8 مليون برميل يوميا. ويسري الاتفاق حتى آذار (مارس) 2018.
وأكد المرزوق في مقابلة مع "رويترز" أن الهدف من الاتفاق كان تحقيق التوازن بين العرض والطلب وتخفيض المخزونات التي وصلت الزيادة فيها إلى 300 مليون برميل عن متوسط خمس سنوات الذي تستهدفه المنظمة.
وأضاف المرزوق أن أحدث البيانات تشير إلى أن السحب من المخزونات الأمريكية والأوروبية كان أكبر من المتوقع "وهذا معناه أن الاتفاق بدأ يأخذ مجراه في سحب المخزونات."
وانخفضت مخزونات الولايات المتحدة من الخام 7.6 مليون برميل في أكبر تراجع أسبوعي لها خلال عشرة أشهر حسبما ذكرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية الأسبوع الماضي.
وقال المرزوق "الآن نحاول بقدر الإمكان أن نحافظ على نسبة الالتزام التي تمت خلال الأشهر الستة (السابقة). أوبك على مدى تاريخها لم تحظ ربما في أحسن حالاتها بأكثر من 60 في المائة من الالتزام.
وتجاوزت درجة التزام أوبك بالاتفاق الأخير نسبة 100 في المائة في مرحلة من المراحل.
وقال: "لولا الاتفاق اليوم كنت سوف ترى الأسعار أقل من 25 دولارا". وأضاف الوزير إلا أن الاتفاق هدف في البداية إلى تقليص المخزونات العالمية إلى متوسط خمس سنوات بنهاية حزيران (يونيو)

الماضي "لكن اتضح لنا أن هذه الفترة لا يمكن أن تكون كافية لإنزال المخزونات، وبالتالي كان القرار هو التوصية بتمديد الاتفاق."
وتابع: "المفروض أن تتم إعادة التوازن بنهاية آذار (مارس) 2018."
ورفض الوزير الكويتي أن يتحدث عما يمكن أن تتخذه أوبك والدول الأخرى المشاركة في الاتفاق من قرارات في المستقبل قائلا إن "الوقت مبكر جدا جدا" للحديث عن قرارات يمكن أن تتخذ في آذار (مارس) أو تشرين الثاني (نوفمبر). وأضاف "علينا أن ننتظر ونرى."
وتترأس الكويت لجنة المراقبة الوزارية المشتركة لأوبك والمنتجين المستقلين التي تضم روسيا وسلطنة عمان والجزائر وفنزويلا.
ويُعقد الاجتماع القادم للجنة في سان بطرسبرج بروسيا في 24 من تموز (يوليو) 2017. وتجتمع دول أوبك في 30 تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل في فيينا.
وأشار المرزوق إلى أن تقارير التزام الدول بخفض الإنتاج في حزيران (يونيو) لم تنته بعد ولا حتى تقارير أوبك الدورية عن الإنتاج والعرض والطلب.
وبخصوص إمكانية الدعوة لاجتماع استثنائي لدول أوبك أو للدول الأخرى المشاركة في خفض الإنتاج قال الوزير الكويتي: "ليس هناك أي داع لاجتماع غير عادي."
وتساءل: "لماذا أدعو لاجتماع؟ هل هناك عدم التزام بالاتفاق؟ نحن نرى الالتزام بنسبة 106 في المائة.. إنه التزام تاريخي.. أدعو 24 دولة لمناقشة ماذا؟"
وخلال الفترة الماضية ضغطت وفرة المخزون وزيادة الإنتاج من دول غير منضمة للاتفاق مثل ليبيا ونيجيريا إضافة لزيادة إنتاج النفط الصخري على أسعار الخام التي هبطت بشكل واضح وهو ما شكل تحديا للدول الموقعة على الاتفاق.
لكن وزير النفط الكويتي اعتبر أن التركيز ينصب على النصف الثاني من العام الذي يزيد فيه الطلب على النفط والمنتجات بسبب موسم الإجازات والسفر في الولايات المتحدة متوقعا أن تتأثر الأسعار إيجابيا خلال الفترة المقبلة.
وأكد المرزوق أنه رغم زيادة الإنتاج الليبي والنيجيري فإن الإنتاج الحالي لدول أوبك الـ13 من النفط يصل إلى نحو 32.4 مليون برميل يوميا وهو لا يزال ضمن الحدود التي أقرها الاتفاق عند 32.5 مليون برميل يوميا.
وقال المرزوق "ما زلنا في الحدود التي وضعها الاتفاق في تشرين الثاني (نوفمبر)... إلى الآن لم نصل إلى هذا المستوى حتى مع زيادة إنتاج ليبيا ونيجيريا."
وأكد أن لجنة مراقبة التزام الدول بالاتفاق التي ترأسها الكويت تفضل الحوار مع الدول وهي دائما "تعطي الأعذار (للدول) ولا توزع الاتهامات."
وأوضح أن بعض الدول قد يكون التزامها "أقل من الطموح" بسبب ظروف تشغيلية معينة يكون من الصعب معها تخفيض الإنتاج بشكل كبير أو بسبب تلبية متطلبات محلية ولا سيما احتياجات توليد الطاقة الكهربائية في شهور الصيف أو غيرها لكن بعض الدول مثل السعودية وقطر يفوق التزامها حاليا نسبة 100 في المائة.
وقال إن الدول التي وقعت الاتفاق استفادت كثيرا منه "ولا يمكن أن تستفيد دولة على حساب التزام دولة أخرى."
ويلتقي المرزوق نظراءه من السعودية وروسيا والجزائر وفنزويلا وعمان في سان بطرسبرج في 24 تموز (يوليو) في اجتماع اللجنة المشتركة لاستعراض بيانات الامتثال خلال الأشهر الستة الماضية.
وستقوم اللجنة أيضا باستعراض بيانات الإنتاج لكل من نيجيريا وليبيا ويمكنها تقديم توصيات إلى منظمة أوبك وغيرها من المنتجين المشاركين.
لكن المرزوق قال إنه من السابق لأوانه الحديث عن توصيات لتعديل الاتفاق.
وذكر الوزير الكويتي أن أسعار النفط بدأت تستقر بين 45 و50 دولارا وهو "ما تعتبره الأسواق الآن سعرا عادلا" بسبب التوازن بين العرض والطلب لكن انخفاض المخزونات خلال الأشهر المقبلة سيؤثر على أسعار النفط.
واعتبر الوزير الكويتي أن على الدول المنتجة للنفط التكيف مع حقيقة وجود النفط الصخري الذي

قال إنه يشكل نحو 5 في المائة من الإنتاج العالمي.
وقال: "لا بد أن نقبله كجزء من حياتنا اليومية. وبالتالي لازم نتقبل وجوده كأحد المصادر العالمية.. لسنا في حالة حرب مع النفط الصخري."

مخزونات السعودية والإمارات في اليابان تبلغ 110 ملايين برميل
أظهرت بيانات وكالة الموارد الطبيعية والطاقة في اليابان أمس أن السعودية والإمارات تملكان مخزونات في اليابان تصل إلى نحو 110 ملايين برميل دون تغير عن الشهر السابق.
وبحسب "رويترز"، تتيح حكومة اليابان سعة تخزين مجانا على أراضيها لشركة أرامكو السعودية وشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) ويمكن لكل منهما تخزين ما يصل إلى نحو 6.3 مليون برميل من النفط. ولا توجد أرقام لمخزونات كل شركة على حدة. وفي مقابل حق التخزين المجاني تنال اليابان أولوية في السحب من المخزونات في حالات الطوارئ وحق التعامل معها كمخزونات شبه حكومية وتحسب نصف الكمية ضمن احتياطيات الخام الوطنية الاستراتيجية.

- **دار الخليج الاقتصادى – الاربعاء 19.07.2017**
  - 110 ملايين برميل مخزونات «أدنوك» و«أرامكو» في اليابان
  - الإكوادور تعلن عدم التزامها بخفض الإنتاج
  - فيتنام تبدأ استيراد النفط الكويتي
  - السحب من المخزونات الأمريكية فاق التوقعات - الكويت: اتفاق «أوبك» حال دون هبوط النفط عن 25 دولاراً

التفاصيل:

110ملايين برميل مخزونات «أدنوك» و«أرامكو» في اليابان
أظهرت بيانات وكالة الموارد الطبيعية والطاقة في اليابان أمس، أن الإمارات والسعودية تملكان مخزونات في اليابان تصل لنحو 110 ملايين برميل دون تغير عن الشهر السابق.
وتتيح حكومة اليابان سعة تخزين مجاناً على أراضيها لشركة أرامكو السعودية، وشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)، ويمكن لكل منهما تخزين ما يصل إلى حوالي 6.3 مليون برميل من النفط.
ولا توجد أرقام لمخزونات كل شركة على حدة، وفي مقابل حق التخزين المجاني تنال اليابان أولية في السحب من المخزونات في حالات الطوارئ، وحق التعامل معها كمخزونات شبه حكومية، وتحسب نصف الكمية ضمن احتياطيات الخام الوطنية الاستراتيجية.

الإكوادور تعلن عدم التزامها بخفض الإنتاج
النفط يلامس 50 دولاراً للبرميل وسط تخمة المعروض
واصلت أسعار النفط ارتفاعها في الأسواق العالمية لليوم الثاني على التوالي أمس، وسط تلقيها

دعماً من تنامي الطلب، خاصة من الأسواق الأسيوية، فضلاً عن استمرار التزام الدول الأعضاء بنسب التخفيضات المتفق عليها في اجتماع مايو/ أيار الماضي.
وفي مؤشر على قوة الطلب، أظهرت بيانات أن شركات التكرير في الصين زادت استهلاك الخام في يونيو/ حزيران إلى ثاني أعلى مستوى على الإطلاق.
سجلت العقود الآجلة لخام برنت 49.17 دولار للبرميل لترتفع 75 سنتاً عن آخر ثلاثة سنتات عن الإغلاق السابق لها، لتلامس بذلك ال 50 دولاراً للمرة الأولى منذ أسابيع، بينما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 67 سنتاً إلى 46.69 دولار للبرميل.
ورغم الطفرة الأخيرة في الأسعار إلا أن أسواق النفط تعاني فائضاً في المعروض منذ 2014 ما نتج عنه انخفاض الأسعار بواقع 50.%
وقالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في تقرير، إنه من المتوقع أن يزيد إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة للشهر الثامن على التوالي ليرتفع 112 ألف برميل يومياً إلى 5.585 مليون برميل يومياً في أغسطس/ آب.
وتأتي الزيادة وسط قلق في السوق من أن يقوض ارتفاع إنتاج النفط الصخري الجهود التي تبذلها منظمة أوبك لتقليص تخمة المعروض العالمي من الخام.
وأكدت إدارة معلومات الطاقة في تقريرها الشهري عن أنشطة الحفر النفطي، أن مستوى إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة سيكون الأعلى من نوعه منذ بدء تسجيل البيانات في 2007.
ومن المتوقع أيضاً أن يرتفع إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة إلى مستوى قياسي قدره 52.9 مليار قدم مكعبة يومياً في أغسطس/ آب، بزيادة تتجاوز 0.8 مليار قدم مكعبة يومياً عن يونيو/ حزيران، وبما يمثل ارتفاعاً للشهر الثامن على التوالي أيضاً.
وأكد رئيس المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا مصطفى صنع الله أنه سيقود وفداً ليبيّاً في اجتماع أوبك والمستقلين في سان بطرسبرج في الثاني والعشرين من الشهر الحالي؛ لعرض خطط الإنتاج في بلاده.
وقال صنع الله في بيان أرسل لرويترز، إنه سيطلع اللجنة الفنية المشتركة التابعة للجنة الرقابة الوزارية المشتركة في روسيا «على العوامل التي تمكن، وكذلك التي تعيق استعادة إنتاج ليبيا.«
وتابع، «سوف أتشاور مع شخصيات مهمة من صانعي القرار في ليبيا قبل التوجه للاجتماع، وآمل أن أقدم موقفاً ليبيّاً موحداً في سان بطرسبرج يُظهر أننا نستطيع أن نعمل معاً من أجل المصلحة الوطنية.«
تضم اللجنة الفنية ستة أعضاء من أوبك ومن المستقلين، ومن المقرر أن تجتمع قبل الاجتماع الوزاري في المدينة الروسية في 24 يوليو/ تموز.
ورفعت ليبيا ونيجيريا عضوا أوبك الإنتاج نظراً لاستثنائهما من اتفاق تخفيضات الإنتاج الذي تقوده أوبك مما يؤثر في الأسعار العالمية.
وأثار ذلك حديثاً عن ضمهما للاتفاق، لكن محافظ الكويت لدى أوبك هيثم الغيص قال يوم الجمعة، إن من السابق لأوانه كبح الإنتاج الليبي والنيجيري.
كان صنع الله طالب بوضع مشاكل ليبيا السياسية والإنسانية والاقتصادية في الاعتبار في أي مناقشات بشأن تقييد إنتاج البلد.
ويزيد إنتاج ليبيا بقليل على مليون برميل يومياً، لكنه يظل أقل بكثير من مستوى 1.6 مليون برميل يومياً الذي كانت تنتجه قبل انتفاضة عام 2011 .
إلى ذلك قالت حكومة الإكوادور، إنها لا تفي بتعهدها في الاتفاق مع أوبك بخفض إنتاجها بواقع 26 ألف برميل يومياً بسبب المصاعب المالية التي تعانيها البلاد.
وقال وزير النفط كارلوس بيريز، إن بلاده تلتزم بنحو 60 % من التخفيضات فقط، أي بواقع 16 ألف برميل يومياً، بدلاً من 26 ألف برميل يومياً بموجب اتفاق أوبك.
وتقول الحكومة في الإكوادور، إن العجز المالي سيبلغ 7.5 % من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية.

فيتنام تبدأ استيراد النفط الكويتي
قامت نجهي سون الفيتنامية للتكرير والبتروكيماويات، مالكة ثاني مصفاة نفط في البلاد، باستئجار ناقلة عملاقة لنقل النفط الخام من الكويت في مؤشر على أن المشروع الذي تعرض للتأخير عن الجدول الزمني قد يبدأ قريبا في بدء التشغيل.
واستأجرت الشركة الناقلة العملاقة ميلينيوم لتحميل ما يصل إلى 270 ألف طن من النفط الخام من ميناء الأحمدي بالكويت في أول أغسطس آب ونقله إلى فيتنام بحسب جداول تأجير الناقلات التي تعدها شركات وساطة في الشحن البحري وتطبيق الهواتف الذكية في.إل.سي.سي للناقلات المستأجرة من قبل تانكرز انترناشونال.
كان من المقرر في البداية أن تبدأ المصفاة البالغة تكلفتها تسعة مليارات دولار التشغيل التجاري في الربع الثالث من العام الحالي لكن مشكلات في اختبار ميكانيكي ببعض مكونات المصفاة أخر اختبارات تشغيل المصفاة بحسب موقع إلكتروني حكومي.
وقالت الشركة إنها تتوقع بدء التشغيل التجاري بنهاية ديسمبر وإنها ستستقبل أول شحنة لها في أغسطس.
وستقوم المصفاة التي تبلغ طاقتها التشغيلية 200 ألف برميل يوميا بمعالجة الخام الكويتي لإنتاج غاز البترول المسال والبنزين والديزل والكيروسين ووقود الطائرات وذلك للاستهلاك المحلي في الأساس.

السحب من المخزونات الأمريكية فاق التوقعات - الكويت: اتفاق «أوبك» حال دون هبوط النفط عن 25 دولاراً
قال وزير النفط الكويتي، عصام المرزوق، إن الدول المنتجة للنفط من داخل منظمة أوبك وخارجها ماضية في تنفيذ اتفاق خفض الإنتاج الموقع نهاية 2016 وبدأ سريانه مطلع العام الحالي مضيفاً أنه لولا الاتفاق لانهارات الأسعار إلى ما دون 25 دولاراً للبرميل.
وأوضح المرزوق في مقابلة أمس، أن الهدف من الاتفاق كان تحقيق التوازن بين العرض والطلب وتخفيض المخزونات التي وصلت الزيادة فيها إلى 300 مليون برميل عن متوسط خمس سنوات الذي تستهدفه المنظمة، لافتاً إلى أن أحدث البيانات تشير إلى أن السحب من المخزونات الأمريكية والأوروبية كان أكبر من المتوقع «وهذا معناه أن الاتفاق بدأ يأخذ مجراه في سحب المخزونات.«
وأشار إلى أن الاتفاق هدف في البداية إلى تقليص المخزونات العالمية إلى متوسط خمس سنوات بنهاية يونيو، لكن اتضح أن هذه الفترة لا يمكن أن تكون كافية لإنزال المخزونات، ومن ثم كان القرار، التوصية بتمديد الاتفاق.
وتابع: «المفروض أن تتم إعادة التوازن بنهاية مارس (آذار) 2018 .«
رفض المرزوق الحديث عما يمكن أن تتخذه أوبك و الدول الأخرى المشاركة في الاتفاق من قرارات في المستقبل قائلاً: «الوقت مبكر جداً جداً للحديث عن قرارات يمكن أن تتخذ في مارس/ آذار أو نوفمبر/ تشرين الثاني، وعلينا أن ننتظر ونرى.«

التزام تاريخي
وقال المرزوق إن تقارير التزام الدول بخفض الإنتاج لم تنته بعد ولا حتى تقارير أوبك الدورية عن الإنتاج والعرض والطلب.
وبخصوص إمكانية الدعوة لاجتماع استثنائي لدول أوبك أو للدول الأخرى المشاركة في خفض الإنتاج قال: «ليس هناك أي داعٍ لاجتماع غير عادي»، وتساءل: «لماذا أدعو لاجتماع؟ هل هناك

عدم التزام بالاتفاق؟ نحن نرى الالتزام بنسبة 106%، إنه التزام تاريخي، أدعو 24 دولة لمناقشة ماذا؟.
وشدد على أنه رغم زيادة الإنتاج الليبي والنيجيري فإن الإنتاج الحالي لدول أوبك الثلاث عشرة من النفط يصل إلى نحو 32.4 مليون برميل يومياً وهو لا يزال ضمن الحدود التي أقرها الاتفاق عند 32.5 مليون برميل يومياً.
وقال المرزوق: «ما زلنا في الحدود التي وضعها الاتفاق، إلى الآن لم نصل إلى هذا المستوى حتى مع زيادة إنتاج ليبيا ونيجيريا.«
وأكد أن لجنة مراقبة التزام الدول بالاتفاق التي ترأسها الكويت تفضل الحوار مع الدول وهي دائماً تعطي الأعذار (للدول) ولا توزع الاتهامات.
وأوضح أن بعض الدول قد يكون التزامها أقل من الطموح بسبب ظروف تشغيلية معينة يكون من الصعب معها تخفيض الإنتاج بشكل كبير أو بسبب تلبية متطلبات محلية لاسيما احتياجات توليد الطاقة الكهربائية في شهور الصيف أو غيرها لكن بعض الدول مثل السعودية يفوق التزامها حالياً نسبة 100.%
وقال إن الدول التي وقّعت الاتفاق استفادت كثيراً منه «ولا يمكن أن تستفيد دولة على حساب التزام دولة أخرى.«
واستطرد: «الأسعار الحالية ربما ليست بمستوى الطموح لكنها أفضل من المستويات السابقة قبل الاتفاق»، منوّهاً إلى أن فائدة الاتفاق ستتضح بشكل أكبر مع تحقيق أهداف مثل إعادة التوازن للأسواق.
وشدد المرزوق بأن أسعار النفط بدأت تستقر بين 45 و50 دولاراً وهو ما تعتبره الأسواق الآن سعراً عادلاً بسبب التوازن بين العرض والطلب لكن انخفاض المخزونات خلال الأشهر المقبلة سيؤثر على أسعار النفط.

النفط الصخري
واعتبر أنه على الدول المنتجة للنفط التكيف مع حقيقة وجود النفط الصخري الذي قال إنه يشكل نحو 5% من الإنتاج العالمي.
وقال «لا بد أن نقبله كجزء من حياتنا اليومية. وبالتالي لازم نتقبل وجوده كأحد المصادر العالمية.. لسنا في حالة حرب مع النفط الصخري.«
واعتبر الوزير الكويتي أن غياب النفط الصخري سوف يسبب أزمة عالمية في الإنتاج لكنه اعتبر أن النفط الصخري بطبيعته مؤقت نظراً لتعقيدات إنتاجه والتكنولوجيا العالية التي يحتاجها والكلفة الباهظة التي يتطلبها لاسيما عندما تتسع رقعة الإنتاج.
وأوضح أن الكويت تستهدف الوصول بالقدرة الإنتاجية إلى أربعة ملايين برميل من النفط يومياً بحلول 2020 والمحافظة على ذلك المستوى حتى 2030، وأن الطاقة الإنتاجية للكويت اليوم 3.15 مليون برميل يومياً بينما الإنتاج الفعلي 2.7 مليون برميل يومياً طبقاً للاتفاق مع دول أوبك.
وأضاف: «يمكننا بسهولة أن نصل إلى أربعة ملايين برميل يومياً موضحاً أن هناك عدة مشاريع لمراكز تجميع النفط تضطلع بها الكويت حالياً وهي كافية لتحقيق هدف استراتيجية 2020.«